الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج159/01(03/23)/16-خ(10067)

كلمة

معالي السيد نبيل عمّار

وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج

الجمهورية التونسية

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (159)

القاهرة:

الاربعاء 8 مارس/آذار 2023

-

وزعت دون إلقاء

معالي السيد سامح شكري، وزير خارجية جمهورية مصر العربية،
أصحاب السموّ والمعالي،
معالي السيد أحمد أبو الغيط، أمين عامّ جامعة الدول العربية،
أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

يُسعدني، وأنا أُشارككم أشغال هذا المجلس الموقّر لأوّل مرّة، أن أُعرب لكم عن اعتزازي بالتعاون معكم، انطلاقا من المكانة الرفيعة التّي تولها تونس لبُعد انتمائها العربي ضمن ثوابت سياستها الخارجية، وحرصها الدؤوب على مزيد تمتين أواصر الأخوة وعلاقات التعاون التّي تجمعها بالدُّول العربية كافّة.

ويطيبُ لي أن أتوجّه إلى معالي السيّد سامح شُكري، وزير خارجية جمهورية مصر العربية الشقيقة بأخلص التهاني لرئاسة الدّورة 159 لمجلس وزراء الخارجية العرب، راجيا له التوفيق في مهامه التّي لن ندخر جُهدا في دعمها. كما أتقدّمُ إلى السيدة نجلاء المنقوش، وزيرة خارجية دولة ليبيا الشقيقة، بأبلغ عبارات التقدير لحرصها وجهودها من أجل تعزيز العمل العربي المُشترك.

والشُّكر موصول إلى معالي الأمين العامّ للجامعة العربية وأعضاده فيما يُبذل من جُهد من أجل رفعة وإشعاع منظمتنا في سياق دوليّ وإقليميّ شديد التعقيد.

السيّد الرئيس،
أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

إنّ التطورات الدولية والإقليمية وتداعياتها على منطقتنا تستوجبُ منّا جُهدا استثنائيّا لمواجهتها. فقد تجاوزت سُلطة الاحتلال الإسرائيلية كلّ الحدود وخَرقت جميع المواثيق والعهود الدولية في ممارساتها العُدوانية، وانتهاكاتها، واعتقالاتها، وتهجيرها القسري، واستباحة المقدسات لاسيما في الأقصى المبارك، في نسق غير مسبوق وأمام مرأى ومسمع العالم، في مُحاولة يائسة لنسف حلّ الدّولتين.

إنّ تونس، التّي تُدين ما يُسلّطُ على الشعب الفلسطيني الشقيق من عقاب جماعيّ وجرائمَ وتمييز عنصريّ، تُطالب بوقفة تضامنية حازمة، ترقى إلى خُطورة ما يجري في القدس ونابلس وجنين وغيرها من المُدن، وأن تُوظّف جميع الآليات التّي تمّ إنشاؤها من أجل الدّفاع عن حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في الحرية والاستقلال، وإقامة الدّولة الفلسطينية على أرضها المحتلة وعاصمتها القُدس.

كما تدعو تونس إلى التحرك إقليميا ودوليا، ولاسيّما لدى دوائر القرار الدّولي، دفاعا عن عدالة القضية الفلسطينية، وعن ضرورة إيجاد أفق سياسيّ غير قابل للمُقايضة، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني تنفيذا للقرارات الأممية. يَمضي ذلك بالتوازي مع استحثاث انطلاق أشغال لجنة الخبراء الدوليين التّي كُنا

اعتمدناها في مؤتمر القدس في الثاني عشر من الشهر الماضي، لتوثيق الجرائم ضدّ أبناء فلسطين ومُحاسبة الجُناة. فلا عدالة دون مُحاسبة، ولا جريمة دون عقاب.

وقد فاقم الأوضاع العربية زلزال مُدمّر ضرب شمال غرب سوريا وتركيا، وأسقط الآلاف من القتلى وعشرات الآلاف من الجرحى والمشرّدين والنازحين واللاجئين، بما ضاعف من مأساة شعبنا السوريّ الشقيق الخاضع لصراع آن له أن ينتهي، وتُطوى صفحة هذه المأساة الإنسانية.

وتُجدد بلادي التأكيد على أنّ الالتزام بالمبادئ والقيم التّي تجمعنا في التضامن والتآزر لاسيما في المُلمّات والأزمات، دعامة لأيّ تحرك لمآزرة أشقائنا. وأنّ استعادة زمام المُبادرة في تسوية القضايا العربية تسوية سياسية دائمة في ليبيا وسوريا والسودان واليمن، حتميّة يُمليها مبدأ الحفاظ على السيادة الوطنية والوحدة الترابية، وترسيخ الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة العربية.

فمنطقتُنا اليوم بأشدّ الحاجة إلى التقاط الأنفاس، وتركيز جُهودها على مواجهة مُقتدرة للتحديات خاصة في المجالات التنموية وتحقيق أمنها الغذائي والمائيّ، ولعدد منها أمنها الطاقي، باعتبارها دعائم للأمن القومي العربي الشامل، وأساسا مكينا في التمسّكِ بسيادة القرار الوطني والتحكّم في مقدّراتنا.

وستُمثّل القمّة التنموية التّي تستضيفها موريتانيا الشقيقة في نوفمبر المُقبل، مناسبة مُثلى لبحث هذه القضايا ضمن مُقاربة شاملة، قادرة على أن يكون للعمل الاقتصاديّ المشترك أثره الفعلي والمباشر في الحياة اليومية للمواطن العربيّ، وأن يتمّ استحثاث خُطى التكامل والاندماج الاقتصاديّ، تحقيقا لإرادة قادتنا واستجابة لتطلعات شعوبنا في كنف الانسجام مع خطّة التنمية المستدامة 2030.

السيد الرئيس،
الحضور الكريم،

أمام استمرار الحرب الأوكرانية وارتفاع منسوب التوتر دوليا، فإنّ مصالحنا العربية تُملي علينا إيلاء أهمية خاصّة للعمل متعدد الأطراف والارتقاء بعلاقات التعاون مع مختلف التجمعات والمنظمات الإقليمية والدّولية، وتوسيع مجالاتها، والاستفادة المُثلى ممّا توفّره من مشاريع وبرامج خاصة في القطاعات ذات القيمة المُضافة والتّي من شأنها سدّ الفجوة بيننا والدّول المتقدّمة، على غرار التكنولوجيات الحديثة والطاقات المتجددة والاقتصاد الأخضر.

وفي هذا السياق، نأمل الإسراع بتنفيذ المشاريع المشتركة التّي تمّ إقرارها في القمة العربية-الصينية الأولى بالرياض في التاسع من ديسمبر المنقضي. كما نتطلع إلى مزيد تطوير علاقاتنا ضمن منتديات التعاون بين الدول العربية وشركائنا الدوليين والإقليميين ومن ضمنهم الدّول الإفريقية.

وسيُشكّل عقد القمّة العربية الإفريقية الخامسة بالرياض، خلال هذه السنة، محطّة هامّة تسمحُ بتنشيط آلياتها ومشاريعها وبرامجها المشتركة، نحو إرساء شراكة استراتيجية، وإقامة تكتّل إفريقي عربي وازن قادر على مواجهة التحديات المشتركة على غرار تحقيق الأمن الغذائي والتصدي لآفة الإرهاب والهجرة غير النظامية، إضافة إلى الاضطلاع بدور رياديّ على المستويين الإقليمي والدّولي،

ولأنّ الأمن والاستقرار أساس التّنمية، فإنّ بلادي ستضطلع على أكمل وجه بمسؤولياتها في خدمة قضايانا الجوهرية في مختلف دوائر انتمائها، ولاسيّما بمناسبة عضويتها الحالية في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، من منطلق تمسّكها بالمبادئ السامية والقيم المشتركة التي تجمعنا في الفضاء العربي الإفريقي، فضلا عن التزامها الثابت في مناصرة قضايا الحقّ والعدل والحرية.

السيد الرئيس،
أصحاب السموّ والمعالي والسعادة،

يبقى إصلاح منظومة العمل العربي المشترك هدفا رئيسيّا من أجل دور محوريّ للجامعة العربية، في معالجة قضايا المنطقة، وتسويتها التسوية السياسية المنشودة بمنأى عن التدخلات الخارجية، وبما يرتقي بها إلى مستوى التحديات الإقليمية والتحولات الدّولية الراهنة.

وإنّ تونس، التّي ساهمت في مُختلف محطّات هذا المسار، ستواصل انخراطها بفاعلية في جهود وضع مُقاربة الإصلاح الشاملة، القادرة على التفاعل البنّاء بين مختلف الهياكل والمؤسسات العربية، والانفتاح على مكّونات المُجتمع العربي وإحكام الاستفادة من طاقات شبابنا الخلاّقة رجالا ونساء على حدّ السواء، تحقيقا للأهداف التّي حدّدها القادة العرب في قمّة الجزائر.

شكرا لكم على الإصغاء